Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 424-441
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The role of the tribe in the Libyan political system during the period (1969–2011)

Asmaa Muhammad Rajab Al-Amin*
Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Sciences – Msallata, Al Marqab University, Libya.
*Email: asmaalamyn84@gmail.com

دور القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال فترة(1969–2011)

أسماء محمد رجب الأمين*
قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة مصراته، ليبيا.

Received: 25-01-2026	**Accepted:** 27-03-2026	**Published**: 10-04-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aims to analyze the role of tribes in the Libyan political system during the period (1969–2011), by examining the relationship between tribal structures and political authority, and assessing their impact on political stability and state-building processes. The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on relevant literature and analyzing the nature of the Libyan political system under Muammar Gaddafi, as well as the mechanisms through which tribes were utilized within governance strategies.

The findings reveal that the Libyan political system was largely non-institutional, relying heavily on tribal loyalties and personal networks rather than formal state institutions. The study also demonstrates that tribes played a dual role: on the one hand, they contributed to the stability of the regime by reinforcing political loyalty; on the other hand, they weakened state institutions, undermined the rule of law, and reinforced social divisions.

Furthermore, the reliance on tribes as informal political actors led to the emergence of a hybrid political system that combined traditional structures with weak formal institutions, making the Libyan state structurally fragile despite its long-term continuity.

The study concludes that building a modern state in Libya requires redefining the relationship between tribes and the political system, strengthening formal institutions, and promoting citizenship as a unifying framework for political and social relations.

Keywords: Tribe, Libyan political system, Muammar Gaddafi, modern state, tribal loyalty, political stability, political institutions.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال الفترة (1969–2011)، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين البنية القبلية والسلطة السياسية، ومدى تأثيرها على استقرار النظام وبناء الدولة الحديثة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الأدبيات ذات الصلة، وتحليل طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي، وآليات توظيف القبيلة ضمن استراتيجيات الحكم، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام السياسي الليبي اتسم بطابع غير مؤسسي، حيث اعتمد بدرجة كبيرة على شبكات الولاء القبلية والعلاقات الشخصية، بدلًا من المؤسسات الرسمية للدولة، كما أظهرت النتائج أن القبيلة لعبت دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة، ساهمت في تعزيز استقرار النظام من خلال دعم الولاءات السياسية، ومن جهة أخرى، أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة، وتقويض مبدأ سيادة القانون، وتعزيز الانقسامات الاجتماعية، كما بينت الدراسة أن اعتماد النظام على القبيلة كفاعل سياسي غير رسمي أدى إلى نشوء نظام سياسي هجين يجمع بين البُنى التقليدية والمؤسسات الشكلية، وهو ما جعل الدولة الليبية ضعيفة من حيث البنية المؤسسية، رغم استمراريتها لفترة طويلة.

وتخلص الدراسة إلى أن بناء الدولة الحديثة في ليبيا يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي، وتعزيز دور المؤسسات الرسمية، وترسيخ مفهوم المواطنة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، النظام السياسي الليبي، معمر القذافي، الدولة الحديثة، الولاء القبلي، الاستقرار السياسي، المؤسسات السياسية.

المقدمة:

تُعدّ دراسة العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي من الموضوعات المركزية في تحليل البُنى الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية، ولا سيما في الحالة الليبية التي تتميز بخصوصية تاريخية واجتماعية جعلت من القبيلة إطارًا تنظيميًا رئيسيًا في تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي والسياسي، فقد ظلّت القبيلة، عبر مختلف الحقب التاريخية، تشكّل أحد أهم مرتكزات البناء المجتمعي في ليبيا، حيث أسهمت في تحديد دوائر الانتماء والولاء، ووفّرت آليات غير رسمية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع، وهو ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسي ووظائفه (بن لامة، 2017، ص. 3)

وفي هذا السياق، فإن فهم طبيعة النظام السياسي الليبي خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي (1969–2011) يقتضي تحليلًا معمقًا للدور الذي لعبته القبيلة داخل هذا النظام، خاصة في ظل الطرح الأيديولوجي الذي تبناه النظام والمتمثل في "النظرية العالمية الثالثة"، والتي سعت إلى تجاوز الأشكال التقليدية للدولة الحديثة واستبدالها بنموذج "سلطة الشعب". غير أن هذا التوجه لم يؤدِّ إلى إلغاء البُنى الاجتماعية التقليدية، بل أدى إلى إعادة إنتاجها وتوظيفها ضمن إطار سياسي جديد، حيث تم دمج القبيلة في منظومة الحكم كأداة لضمان الاستقرار السياسي وتعزيز شرعية النظام (Chuprygin et al., 2019, p. 157)

وقد تجلّى هذا التوظيف في اعتماد النظام على شبكات الولاء القبلية، وإعادة تشكيل البنية القبلية بما يخدم أهدافه السياسية، الأمر الذي جعل من القبيلة عنصرًا فاعلًا في إدارة السلطة، وليس مجرد مكوّن اجتماعي تقليدي. كما أسهم هذا التداخل بين البُنى القبلية والمؤسسات الرسمية في خلق نمط من الحكم غير التقليدي، قائم على مزيج من العلاقات الشخصية والولاءات الاجتماعية، مما أضعف من دور المؤسسات الرسمية للدولة، وجعلها أقل قدرة على أداء وظائفها بشكل مستقل (Al-Shadeedi & Ezzeddine, 2019, p. 1)

ومن ناحية أخرى، تؤكد الدراسات التي تناولت المجتمع الليبي أن القبيلة لم تكن مجرد إطار اجتماعي، بل لعبت دورًا محوريًا في ضبط العلاقات داخل المجتمع، وفي تنظيم التفاعلات السياسية، خاصة في ظل غياب أو ضعف المؤسسات الرسمية. فقد شكّلت القبيلة آلية بديلة للضبط الاجتماعي، وساهمت في توفير الحماية لأفرادها، كما أدّت دورًا في حل النزاعات وإدارة التوازنات داخل المجتمع، وهو ما عزّز من حضورها في المجال السياسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

وعليه، فإن تحليل دور القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال الفترة (1969–2011) يُعدّ مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة هذا النظام، والكشف عن آليات اشتغاله، خاصة في ظل ما يمكن وصفه بالنظام الهجين الذي يجمع بين الأيديولوجيا السياسية والبُنى الاجتماعية التقليدية. كما تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية في ضوء التحولات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، والتي أظهرت بوضوح أن القبيلة لا تزال فاعلًا رئيسيًا في تشكيل المشهد السياسي، وأن تجاهلها في تحليل الواقع الليبي يؤدي إلى قراءة ناقصة وغير مكتملة (بن لامة، 2017، ص. 4)

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل طبيعة العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي في ليبيا خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011)، في ظل خصوصية البنية الاجتماعية الليبية التي ارتكزت تاريخيًا على التنظيم القبلي بوصفه أحد أهم محددات التفاعل الاجتماعي والسياسي. فقد ظلّت القبيلة عنصرًا فاعلًا في تشكيل أنماط الولاء والانتماء داخل المجتمع الليبي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسي وآليات اشتغاله.

وتتجلى الإشكالية في كون النظام السياسي الليبي خلال هذه الفترة لم يقم على أسس مؤسسية تقليدية واضحة، بل اتسم بطابع مركّب جمع بين الأيديولوجيا السياسية والبُنى الاجتماعية التقليدية، حيث برزت القبيلة كفاعل غير رسمي داخل منظومة الحكم. وقد أدى هذا التداخل بين ما هو قبلي وما هو سياسي إلى خلق نمط من العلاقات يعتمد على الولاءات الشخصية وشبكات النفوذ، مما أضعف من دور المؤسسات الرسمية وحدّ من قدرتها على أداء وظائفها بشكل مستقل.

كما تثير هذه العلاقة إشكاليات جوهرية تتعلق بمدى إسهام القبيلة في دعم استقرار النظام السياسي واستمراريته، أو في المقابل، دورها في إعاقة بناء الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات والقانون. فبينما يمكن النظر إلى القبيلة كأداة للضبط الاجتماعي وتعزيز التماسك الداخلي، فإنها في الوقت ذاته قد تُسهم في تكريس الانقسامات وتعزيز الولاءات الجزئية على حساب الولاء الوطني.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في ضوء التحولات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، والتي كشفت عن استمرار حضور القبيلة كفاعل رئيسي في المجال السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يعكس عمق تأثيرها في بنية النظام السياسي، ويؤكد الحاجة إلى دراسة دورها بشكل علمي لفهم طبيعة هذا النظام وتحليل آليات اشتغاله.

وعليه، تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده:**ما طبيعة الدور الذي لعبته القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال الفترة (1969–2011)، وهل أسهمت في دعم استقراره واستمراريته، أم شكلت عائقًا أمام بناء الدولة الحديثة؟**

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما دور القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال فترة (1969–2011)؟

الأسئلة الفرعية:

ما طبيعة البنية القبلية في المجتمع الليبي خلال فترة الدراسة؟

كيف تعامل النظام السياسي الليبي مع القبيلة خلال حكم معمر القذافي؟
ما مدى اعتماد النظام السياسي على القبيلة كأداة للضبط والسيطرة؟
كيف أثّر توظيف القبيلة على أداء المؤسسات السياسية في ليبيا؟
ما دور القبيلة في دعم استقرار النظام السياسي أو إضعافه؟
هل أسهمت القبيلة في إعاقة بناء الدولة الحديثة في ليبيا؟
ما طبيعة العلاقة بين الولاء القبلي والولاء الوطني داخل النظام السياسي؟
إلى أي مدى شكّلت القبيلة فاعلًا سياسيًا غير رسمي داخل منظومة الحكم؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، تتمثل فيما يلي:
تحليل طبيعة البنية القبلية في المجتمع الليبي خلال فترة (1969–2011).
دراسة كيفية توظيف القبيلة داخل النظام السياسي الليبي خلال حكم معمر القذافي .
تقييم دور القبيلة في دعم استقرار النظام السياسي أو التأثير على استمراريته .
الكشف عن أثر الولاءات القبلية على أداء المؤسسات السياسية في ليبيا .
تحديد مدى إسهام القبيلة في إعاقة أو تعزيز بناء الدولة الحديثة .
تحليل طبيعة العلاقة بين القبيلة والسلطة في إطار النظام السياسي الليبي .
إبراز دور القبيلة كفاعل سياسي غير رسمي داخل منظومة الحكم .
تقديم رؤية تحليلية تسهم في فهم طبيعة النظام السياسي الليبي خلال فترة الدراسة.

فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها، وهي:

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير ذو دلالة تحليلية للقبيلة على طبيعة النظام السياسي الليبي واستمراريته خلال الفترة (1969–2011).

الفرضيات الفرعية:

توجد علاقة بين توظيف القبيلة من قبل النظام السياسي وتعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا .
يوجد تأثير معنوي للولاءات القبلية على ضعف أداء المؤسسات السياسية في الدولة .
توجد علاقة بين الاعتماد على القبيلة وإعاقة بناء الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات .
يسهم توظيف القبيلة في تعزيز شبكات النفوذ والولاءات الشخصية داخل النظام السياسي .
يؤدي تداخل القبيلة مع السلطة السياسية إلى إضعاف الطابع المؤسسي للدولة .
تسهم القبيلة في لعب دور فاعل غير رسمي في عملية صنع القرار السياسي .

الدراسات السابقة

دراسة بن لامة، محمد (2017): "البنية القبلية في ليبيا: عامل للتفكك أم التماسك؟" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مكانة القبيلة في المجتمع الليبي، وبيان ما إذا كانت البنية القبلية تمثل عاملًا مساعدًا على التماسك الاجتماعي والسياسي أم عاملًا من عوامل التفكك والانقسام. وقد تناولت الدراسة القبيلة في ليبيا بوصفها بنية اجتماعية تاريخية متجذرة، وليست مجرد ظاهرة هامشية أو تقليدية، حيث أوضحت أن ليبيا تشكلت تاريخيًا حول نظام قبلي وجهوي كان له أثر واضح في تكوين الولاءات والانتماءات. كما ركزت الدراسة على علاقة القبيلة بالدولة في مراحل متعددة، من العهد السنوسي إلى فترة حكم القذافي، مبينة أن النظام الجماهيري لم يلغ القبيلة، بل أعاد توظيفها سياسيًا ضمن آليات الحكم والسيطرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع تطور البنية القبلية وعلاقتها بالسلطة، وتحليل دور القبائل المؤثرة

في المناطق الليبية المختلفة. وقد خلصت الدراسة إلى أن القبيلة لعبت دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة ساعدت على بناء شبكات الولاء والاستقرار الاجتماعي، ومن جهة أخرى أسهم توظيفها السياسي في إضعاف مؤسسات الدولة الحديثة وتعزيز الولاءات الجزئية على حساب الولاء الوطني. وتُعد هذه الدراسة من أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث الحالي لأنها تفسر كيف تحولت القبيلة في عهد القذافي إلى أداة سياسية ضمن بنية النظام، وهو ما يخدم دراسة دور القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال الفترة–1969 2011).

دراسة الشيباني، نصر عاشور: "قراءة في كتاب السياسة الليبية: القبيلة والثورة"تناولت هذه الدراسة عرضًا وتحليلًا لكتاب جون ديفز حول السياسة الليبية وعلاقة القبيلة بالثورة، وهو من الأعمال المهمة التي اعتمدت على دراسة ميدانية طويلة في ليبيا خلال الفترة من 1975 إلى 1979. وهدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الكتاب في فهم البنية الاجتماعية والسياسية الليبية، خاصة أن المؤلف درس المجتمع الليبي من منظور أنثروبولوجي واجتماعي، وربط بين القبيلة والسلطة والثورة. وقد بينت الدراسة أن الكتاب يتميز بطابع شمولي، لأنه لا ينظر إلى القبيلة باعتبارها بنية اجتماعية فقط، بل باعتبارها مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الحكم والعلاقات السياسية في ليبيا. كما ركزت الدراسة على أهمية الملاحظة الميدانية في تحليل الواقع الليبي، حيث ساعدت في الكشف عن طبيعة العلاقات اليومية بين القبيلة والدولة، وعن الدور الذي تلعبه الانتماءات القبلية في تشكيل السلوك السياسي. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من خلال تقديم أساس علمي لفهم العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي في السنوات الأولى من حكم القذافي، وهي مرحلة مهمة لأنها تكشف بدايات توظيف القبيلة داخل النظام السياسي الجديد بعد انقلاب 1969 .

دراسة تشوبريجين وآخرين (2019): "الفاعلون الرئيسيون في الصراع الليبي: الأصدقاء والخصوم في البيئة السياسية الليبية"هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشهد السياسي الليبي من خلال تحديد الفاعلين الرئيسيين في الأزمة الليبية، ومن بينهم القبائل والجماعات المسلحة والقوى السياسية المحلية والدولية. وقد انطلقت الدراسة من فكرة أن النظام السياسي الليبي في عهد القذافي لم يكن قائمًا على مؤسسات دولة قوية ومستقرة، بل اعتمد إلى حد كبير على شخصية القائد وشبكات العلاقات الشخصية والقبلية. وركزت الدراسة على أن طبيعة الدولة الليبية بعد عام 1969 اتسمت بضعف المؤسسية، حيث أُعيد تشكيل المجال السياسي وفقًا لمنطق الولاء الشخصي والارتباطات التقليدية، بدلًا من الاعتماد على مؤسسات سياسية وقانونية مستقلة. كما بينت الدراسة أن انهيار النظام سنة 2011 كشف هشاشة البناء المؤسسي، وفتح المجال أمام عودة الفاعلين المحليين، ومنهم القبائل، إلى الواجهة السياسية والأمنية. وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في أنها تساعد على تفسير طبيعة النظام السياسي الليبي بوصفه نظامًا شخصانيًا غير مؤسسي، اعتمد على القبيلة كإحدى أدوات التوازن والضبط، وهو ما يجعلها مرجعًا مساعدًا في تحليل أثر القبيلة على بنية السلطة خلال فترة القذافي .

دراسة الشديدي وعز الدين (2019): "القبائل الليبية في ظل الحرب والسلام" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور القبائل الليبية في سياقات الحرب والسلام، مع التركيز على استمرار تأثير القبيلة في الحياة السياسية والاجتماعية الليبية. وقد أوضحت الدراسة أن القبائل تُعد من أقدم المؤسسات الاجتماعية في ليبيا، وأن السياسة الليبية عرفت تاريخيًا تداخلًا واضحًا بين القبيلة والسلطة. كما بينت أن أنظمة الحكم في ليبيا اعتمدت غالبًا على توزيع الامتيازات والمنافع على حلفاء قبليين محددين، بدلًا من بناء نظام حكم شامل وتمثيلي. وركزت الدراسة على فكرة الاحتواء والاقصاء، حيث كانت السلطة السياسية تستخدم بعض القبائل لدعم النظام، بينما تُهمش قبائل أخرى أو تُبقيها تحت السيطرة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذا النمط من الحكم ساهم في تعميق الانقسامات القبلية والمحلية، وأضعف مشروع الدولة المركزية. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي لأنها توضح أن القبيلة لم تكن عنصرًا خارجيًا عن النظام السياسي، بل كانت جزءًا من آليات الحكم، خاصة من خلال سياسات التوظيف والاحتواء وتوزيع المنافع .

دراسة السويدي وآخرين (2025): "الإصلاح السياسي في ليبيا (1969–2011): مقومات استمرارية النظام وأسباب انهياره" تناولت هذه الدراسة النظام السياسي الليبي قبل عام 2011، وهدفت إلى تحليل العوامل التي ساعدت على استمراره لفترة طويلة، وكذلك الأسباب التي أدت إلى انهياره. وقد ركزت الدراسة على القدرات التوزيعية والتحصيلية والأيديولوجية للنظام، إضافة إلى سيطرته على مفاصل الدولة ومقدراتها. كما أوضحت أن ضعف مؤسسات المجتمع المدني وخضوعها للنظام أسهما في تقليل الضغوط الداخلية المطالبة بالإصلاح السياسي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبيّنت أن النظام الليبي حاول الموازنة بين التمسك بأيديولوجيته السياسية وبين الاستجابة الجزئية للضغوط الدولية، إلا أن غياب المؤسسات السياسية القوية وانعدام الإرادة الحقيقية للإصلاح جعلا النظام هشًا أمام موجة الاحتجاجات سنة 2011. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي لأنها توفر إطارًا لفهم طبيعة النظام السياسي الذي تحركت داخله القبيلة، كما تساعد على تفسير كيف ساهمت البنى غير المؤسسية، ومنها الولاءات القبلية، في استمرار النظام من جهة، وفي هشاشة الدولة من جهة أخرى .

دراسة قدارة، فاتح رجب (2024): "القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر: من التمرد إلى الاحتواء" هدفت هذه الدراسة إلى تتبع العلاقة التاريخية بين القبيلة والسلطة في ليبيا خلال القرن التاسع عشر، وذلك من خلال دراسة وثائقية اعتمدت على تحليل الوثائق التاريخية المرتبطة بالعهد العثماني. وقد أوضحت الدراسة أن القبيلة الليبية ظلت محورًا رئيسيًا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر العصور، وأن دورها السياسي كان يتغير تبعًا لقوة السلطة الحاكمة ودرجة شرعيتها. كما بينت أن العلاقة بين السلطة والقبيلة لم تكن ثابتة، بل تراوحت بين الصراع والتمرد من جهة، والاحتواء والتوظيف من جهة أخرى. وأشارت الدراسة إلى أن السلطة العثمانية سعت تدريجيًا إلى تحويل القبيلة من قوة معارضة إلى أداة من أدوات إدارة المناطق والأقاليم. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي لأنها تقدم خلفية تاريخية مهمة لفهم جذور العلاقة بين القبيلة والسلطة في ليبيا، وتوضح أن توظيف القبيلة سياسيًا لم يبدأ مع نظام القذافي، بل له امتداد تاريخي طويل، غير أن نظام القذافي أعاد إنتاج هذه العلاقة ضمن سياق سياسي وأيديولوجي جديد .

دراسة بوغازي، نبيل (2020): "القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا"هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القبيلة في مسار بناء الدولة في ليبيا، من خلال التركيز على العلاقة بين التعدد القبلي وضعف الدولة المركزية. وقد تناولت الدراسة مفهوم القبيلة ومفهوم بناء الدولة والدولة الفاشلة، ثم انتقلت إلى دراسة الحالة الليبية من حيث التاريخ السياسي والاجتماعي، والتركيبة القبلية، ومكانة القبيلة في النظام السياسي. كما خصصت الدراسة جزءًا مهمًا لدور القبيلة أثناء حكم القذافي، ودورها بعد انتفاضة 2011. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن القبيلة كانت فاعلًا مؤثرًا في الحياة السياسية الليبية، وأن حضورها القوي ساهم في تعقيد عملية بناء الدولة، خاصة في ظل ضعف المؤسسات الرسمية وغياب مشروع وطني جامع. وتُعد هذه الدراسة قريبة جدًا من موضوع البحث الحالي، لأنها تعالج العلاقة بين القبيلة والدولة في ليبيا، غير أن البحث الحالي يركز بصورة أدق على دور القبيلة داخل النظام السياسي خلال الفترة المحددة من 1969 إلى 2011 .

دراسة عبدالقادر فرج عبدالقادر علي (2025): "الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي: دراسة حالة ليبيا"هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الانقسام السياسي في ليبيا وأثرها على الأمن القومي، من خلال دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تعميق الأزمة الليبية. وقد تناولت الدراسة تداخل المصالح القبلية والجهوية مع التنافس السياسي والمؤسسي، وبيّنت كيف أدت الصراعات القبلية والجهوية إلى إضعاف التماسك الوطني وزيادة هشاشة الدولة. ورغم أن هذه الدراسة تركز على مرحلة ما بعد 2011 أكثر من تركيزها على فترة حكم القذافي، إلا أنها تقدم فائدة مهمة للبحث الحالي، لأنها تكشف النتائج اللاحقة لضعف البناء المؤسسي واعتماد الدولة على الولاءات الفرعية. كما تساعد في فهم أن الدور

السياسي للقبيلة لم ينتهِ بسقوط النظام، بل استمر بعد 2011 بصورة أكثر وضوحًا في ظل الانقسام السياسي والأمني

التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن موضوع القبيلة في ليبيا حظي باهتمام واضح في الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية، غير أن هذا الاهتمام جاء من زوايا متعددة ومختلفة. فقد ركزت بعض الدراسات على البنية القبلية بوصفها مكونًا اجتماعيًا تاريخيًا متجذرًا في المجتمع الليبي، بينما اتجهت دراسات أخرى إلى تحليل دور القبيلة في الصراع السياسي والأمني بعد عام 2011، في حين تناولت بعض الدراسات العلاقة بين القبيلة والسلطة من منظور تاريخي أقدم، خاصة خلال العهد العثماني وما قبله. وهذا التنوع في المعالجة يمنح الدراسة الحالية أساسًا علميًا مهمًا، لكنه في الوقت نفسه يكشف الحاجة إلى دراسة أكثر تركيزًا على الفترة الممتدة من عام 1969 إلى عام 2011.

وتكمن أهمية الدراسات السابقة في أنها أجمعت، بدرجات مختلفة، على أن القبيلة في ليبيا ليست مجرد وحدة اجتماعية تقليدية، بل هي فاعل مؤثر في الحياة السياسية. فالقبيلة أسهمت في تشكيل أنماط الولاء والانتماء، وشاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنظيم العلاقات بين المجتمع والسلطة. كما أظهرت هذه الدراسات أن الدولة الليبية، في مراحل مختلفة، لم تستطع تجاوز البنية القبلية أو إلغاء تأثيرها، بل اضطرت إلى التعامل معها بوصفها واقعًا اجتماعيًا وسياسيًا قائمًا. ومن هنا، فإن القبيلة ظلت حاضرة في بنية الحكم، سواء بوصفها أداة للضبط الاجتماعي، أو وسيلة لبناء التحالفات، أو قناة للحصول على الشرعية والدعم.

كما تبين الدراسات السابقة أن العلاقة بين القبيلة والسلطة في ليبيا لم تكن علاقة ثابتة أو أحادية الاتجاه، بل كانت علاقة متغيرة تحكمها طبيعة النظام السياسي وقوة الدولة ودرجة احتياج السلطة إلى الولاءات المحلية، ففي بعض المراحل ظهرت القبيلة كقوة معارضة أو منافسة للسلطة، وفي مراحل أخرى تحولت إلى أداة من أدوات الحكم والاحتواء. وهذا ما يوضح أن القبيلة لم تكن دائمًا خارج الدولة، بل كانت في كثير من الأحيان جزءًا من آليات إدارتها، خاصة في المناطق التي ضعفت فيها المؤسسات الرسمية أو غابت فيها سلطة الدولة المركزية.

ومن أبرز ما قدمته الدراسات السابقة أنها أوضحت أن نظام القذافي لم يلغِ القبيلة رغم خطابه الأيديولوجي الذي تبنى فكرة "سلطة الشعب" وتجاوز المؤسسات التقليدية. بل على العكس، أعاد النظام توظيف القبيلة داخل بنية الحكم، واستفاد من شبكات الولاء القبلية في تثبيت سلطته وضمان استمراريته. وهذا يعني أن النظام السياسي الليبي خلال فترة 1969–2011 لم يكن قائمًا على المؤسسات الحديثة وحدها، بل اعتمد على مزيج من الأيديولوجيا السياسية، والولاء الشخصي، والعلاقات القبلية، وهو ما جعل بنيته السياسية معقدة وغير تقليدية.

غير أن الدراسات السابقة لم تتفق تمامًا في تقييم أثر القبيلة؛ فبعضها نظر إلى القبيلة باعتبارها عاملًا مساعدًا على التماسك الاجتماعي وحفظ التوازنات الداخلية، خاصة في مجتمع واسع جغرافيًا ومتعدد جهويًا. بينما رأت دراسات أخرى أن الاعتماد على القبيلة أسهم في إضعاف الدولة الحديثة، لأنه عزز الولاءات الجزئية على حساب الولاء الوطني، وفتح المجال أمام تهميش المؤسسات الرسمية. وهذا الاختلاف في التقييم يمثل نقطة مهمة للدراسة الحالية، لأنها لا تنظر إلى القبيلة باعتبارها عاملًا سلبيًا أو إيجابيًا بشكل مطلق، بل تسعى إلى تحليل دورها المركب داخل النظام السياسي الليبي.

ومن ناحية المنهج، اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، وبعضها استخدم المنهج التاريخي أو الوثائقي أو الأنثروبولوجي. وقد ساعد هذا التنوع المنهجي على تقديم صورة واسعة عن الظاهرة القبلية في ليبيا، لكنه لم يمنح دائمًا تحليلًا مركزًا لدور القبيلة داخل بنية النظام السياسي خلال فترة حكم القذافي. فالدراسات التاريخية ركزت على الجذور، والدراسات المعاصرة ركزت غالبًا على

مرحلة ما بعد 2011، أما الدراسة الحالية فتركز على مرحلة محددة تمثل جوهر التحول السياسي في ليبيا، وهي الفترة من 1969 إلى 2011.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تكتفي بوصف القبيلة كبنية اجتماعية، ولا تدرسها فقط بوصفها عاملًا في الصراع بعد سقوط النظام، بل تحللها داخل النظام السياسي نفسه. بمعنى أن هذه الدراسة تسعى إلى فهم كيف دخلت القبيلة في آليات الحكم، وكيف استخدمها النظام في بناء الولاء، وضبط المجتمع، وإدارة التوازنات السياسية، وما إذا كان هذا الاستخدام قد أسهم في استقرار النظام أم أدى في النهاية إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها.

كما أن الفجوة العلمية التي تحاول هذه الدراسة معالجتها تتمثل في أن كثيرًا من الدراسات تناولت القبيلة في ليبيا بصورة عامة، أو درست علاقتها ببناء الدولة بعد 2011، أو تناولت التاريخ القبلي من منظور طويل المدى، لكنها لم تركز بشكل كافٍ على العلاقة المباشرة بين القبيلة والنظام السياسي الليبي خلال فترة القذافي. ومن هنا تأتي إضافة هذه الدراسة، إذ تحاول الربط بين البنية القبلية وآليات النظام السياسي، وتحليل أثر هذا الارتباط على الاستقرار السياسي وبناء الدولة.

وعليه، يمكن القول إن الدراسات السابقة وفرت قاعدة معرفية مهمة لفهم دور القبيلة في ليبيا، لكنها تركت مساحة بحثية تحتاج إلى مزيد من التحليل، وهي دراسة القبيلة بوصفها أداة سياسية داخل النظام الليبي خلال الفترة 1969–2011. ولذلك تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم قراءة تحليلية لطبيعة العلاقة بين القبيلة والسلطة، وبيان ما إذا كانت القبيلة قد مثلت عنصر دعم واستقرار للنظام، أم أنها كانت أحد العوامل التي ساهمت في إضعاف الدولة الحديثة ومؤسساتها.

الجانب النظري

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقبيلة والنظام السياسي

المطلب الأول: مفهوم القبيلة

تُعدّ القبيلة من أقدم التنظيمات الاجتماعية التي عرفها الإنسان، حيث تقوم على روابط القرابة والنسب والانتماء المشترك، وتشكل إطارًا تنظيميًا للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات التقليدية. ولا يقتصر مفهوم القبيلة على الجانب الاجتماعي فقط، بل يمتد ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية وثقافية، إذ تمثل القبيلة وحدة متكاملة قادرة على تنظيم شؤون أفرادها، وتحديد سلوكهم، وإدارة علاقاتهم مع الجماعات الأخرى. وفي هذا السياق، تُعد القبيلة في المجتمع الليبي مكونًا أساسيًا من مكونات البنية الاجتماعية، حيث لعبت دورًا محوريًا في تشكيل أنماط الولاء والانتماء، وفي تنظيم العلاقات داخل المجتمع، الأمر الذي جعلها عنصرًا مؤثرًا في الحياة السياسية وليس مجرد إطار اجتماعي تقليدي (بن لامة، 2017، ص. 3)

كما أن القبيلة لا تُفهم فقط بوصفها رابطة دم، بل بوصفها نظامًا اجتماعيًا متكاملًا يمتلك آليات خاصة للضبط الاجتماعي، مثل الأعراف والتقاليد، والتي تُسهم في تنظيم السلوك داخل الجماعة. وقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية أن القبيلة تلعب دورًا مهمًا في المجتمعات التي تعاني من ضعف المؤسسات الرسمية، حيث تقوم بوظائف بديلة مثل حل النزاعات، وتوفير الحماية، وتحقيق التوازن الاجتماعي. وفي الحالة الليبية، ساهمت القبيلة في ملء الفراغ المؤسسي، وأصبحت إطارًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، خاصة في ظل غياب الدولة القوية أو ضعفها في بعض الفترات (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن القبيلة في ليبيا لم تكن مجرد بقايا تقليدية من الماضي، بل هي بنية اجتماعية حية استمرت في التأثير على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك المجال السياسي. فقد تطور دور القبيلة عبر الزمن، من كونها وحدة اجتماعية إلى فاعل سياسي مؤثر، يشارك في تشكيل السلطة، ويسهم في إدارة التوازنات داخل المجتمع، وهو ما يجعل فهم مفهوم القبيلة ضروريًا لتحليل النظام السياسي الليبي (بن لامة، 2017، ص. 4)

المطلب الثاني: مفهوم النظام السياسي

يُعدّ مفهوم النظام السياسي من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، حيث يُستخدم للإشارة إلى الإطار العام الذي يتم من خلاله تنظيم السلطة داخل الدولة، وتحديد طبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وكذلك آليات اتخاذ القرار السياسي. ويشمل النظام السياسي مجموعة من المؤسسات الرسمية، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم عملية توزيع السلطة وممارستها. كما يتضمن أيضًا الأنماط غير الرسمية من التفاعلات السياسية، مثل العلاقات الاجتماعية وشبكات النفوذ، التي قد تلعب دورًا مهمًا في توجيه السلوك السياسي داخل المجتمع (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 157)

غير أن مفهوم النظام السياسي لا يقتصر على الجانب المؤسسي فقط، بل يمتد ليشمل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعمل في إطارها. فالنظام السياسي يتأثر بشكل مباشر بالبنية الاجتماعية للمجتمع، بما في ذلك القيم والتقاليد وأنماط الانتماء السائدة فيه. وفي المجتمعات التي تتميز بوجود بُنى تقليدية قوية، مثل القبيلة، فإن هذه البُنى قد تتداخل مع المؤسسات الرسمية، وتؤثر في طريقة عمل النظام السياسي، بل وقد تصبح في بعض الحالات بديلًا عن هذه المؤسسات أو مكملًا لها (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

وفي الحالة الليبية، اكتسب النظام السياسي خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011) طابعًا خاصًا ومميزًا، حيث لم يعتمد بشكل كامل على النموذج المؤسسي التقليدي للدولة الحديثة، بل تبنى نموذجًا سياسيًا قائمًا على ما عُرف بـ"سلطة الشعب"، وفقًا للنظرية العالمية الثالثة. وقد أدى هذا التوجه إلى إضعاف دور المؤسسات الرسمية، وتحويل عملية صنع القرار إلى إطار غير مؤسسي يعتمد بدرجة كبيرة على القيادة الفردية وشبكات العلاقات الشخصية. ونتيجة لذلك، أصبح النظام السياسي الليبي يعتمد على آليات غير رسمية، مثل الولاءات القبلية والعلاقات الاجتماعية، في إدارة الشأن السياسي (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

كما أن ضعف المؤسسات الرسمية في هذا النظام أدى إلى بروز فاعلين غير رسميين، وعلى رأسهم القبائل، التي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في توجيه السياسات العامة، والتأثير في عملية صنع القرار، خاصة في ظل غياب قنوات مؤسسية واضحة للمشاركة السياسية. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء نظام سياسي يمكن وصفه بالنظام الهجين، الذي يجمع بين الأيديولوجيا السياسية والبُنى الاجتماعية التقليدية، مما يجعل تحليله يتطلب تجاوز المفاهيم التقليدية للنظام السياسي التي تركز فقط على المؤسسات الرسمية (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 2)

المطلب الثالث: العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي

تُعد العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي من العلاقات المعقدة التي تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والسياسية، حيث تمثل القبيلة في العديد من المجتمعات إطارًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته فاعلًا مؤثرًا في المجال السياسي. وفي الحالة الليبية، تتسم هذه العلاقة بخصوصية ناتجة عن قوة البنية القبلية واستمراريتها عبر الزمن، الأمر الذي جعلها جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي، وليس مجرد عنصر خارجي عنه (بن لامة، 2017، ص. 3)

وقد أخذت هذه العلاقة أشكالًا متعددة، حيث يمكن أن تكون القبيلة أداة لدعم النظام السياسي وتعزيز استقراره، من خلال توفير قاعدة اجتماعية للسلطة، وتعزيز الولاءات والانتماءات، والمساهمة في تحقيق التوازنات الداخلية. وفي هذا السياق، يمكن للنظام السياسي أن يستفيد من القبيلة كوسيلة للضبط الاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف المؤسسات الرسمية، حيث تقوم القبيلة بوظائف تنظيمية مثل حل النزاعات، وتوفير الحماية، وتنظيم العلاقات داخل المجتمع (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

غير أن هذه العلاقة لا تخلو من جوانب سلبية، حيث يمكن أن تتحول القبيلة إلى عائق أمام بناء الدولة الحديثة إذا طغت الولاءات القبلية على المؤسسات الرسمية. ففي هذه الحالة، يصبح الانتماء القبلي أقوى

من الانتماء الوطني، مما يؤدي إلى إضعاف الدولة، وتفكك السلطة، وظهور صراعات داخلية. وقد أظهرت التجربة الليبية أن اعتماد النظام السياسي على القبيلة كأداة للسيطرة أدى إلى تعزيز الولاءات الشخصية، وإضعاف الطابع المؤسسي للدولة، وهو ما انعكس سلبًا على استقرار النظام على المدى الطويل (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

كما أن العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي في ليبيا اتسمت بطابع التوظيف السياسي، حيث اعتمد النظام على سياسات قائمة على توزيع الامتيازات والمنافع على بعض القبائل لضمان الولاء، في مقابل تهميش أو إقصاء قبائل أخرى. وقد أدى هذا النمط من الحكم إلى خلق حالة من عدم التوازن داخل المجتمع، وتعزيز الانقسامات القبلية، مما ساهم في إضعاف مشروع الدولة الحديثة، وجعل النظام السياسي يعتمد بشكل كبير على التوازنات القبلية بدلًا من المؤسسات الرسمية (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 160)

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي في ليبيا خلال فترة (1969–2011) كانت علاقة تفاعلية قائمة على التوظيف المتبادل، حيث استخدم النظام القبيلة كأداة للضبط والسيطرة، في حين استفادت القبيلة من هذا الوضع لتعزيز نفوذها داخل النظام السياسي. وقد أدى هذا التداخل إلى نشوء نظام سياسي هجين يجمع بين البُنى التقليدية والمؤسسات الحديثة، وهو ما يجعل تحليل هذه العلاقة ضروريًا لفهم طبيعة النظام السياسي الليبي خلال هذه الفترة (بن لامة، 2017، ص. 4)

المبحث الثاني: القبيلة وبناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: البنية القبلية في المجتمع الليبي

يُعدّ المجتمع الليبي من المجتمعات التي تتميز بوضوح بنيتها القبلية، حيث تشكل القبيلة إطارًا أساسيًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتحديد أنماط الانتماء والولاء بين الأفراد. وتنتشر القبائل في مختلف الأقاليم الليبية، سواء في برقة أو طرابلس أو فزان، مما يجعلها عنصرًا مركزيًا في تكوين المجتمع. ولا تقتصر أهمية القبيلة على كونها رابطة اجتماعية قائمة على القرابة، بل تتجاوز ذلك لتشمل أدوارًا سياسية واقتصادية، حيث تُعدّ وسيلة لتنظيم الموارد، وتوزيع النفوذ، وإدارة العلاقات داخل المجتمع (بن لامة، 2017، ص. 11)

وقد أظهرت الدراسات أن القبيلة في ليبيا لعبت دورًا مهمًا في توفير الحماية لأفرادها، وفي حل النزاعات من خلال الأعراف والتقاليد، وهو ما جعلها تحظى بثقة أفراد المجتمع أكثر من المؤسسات الرسمية في بعض الأحيان. كما ساهمت في تعزيز التضامن الاجتماعي، خاصة في ظل الظروف التي شهدت ضعف الدولة أو غيابها، الأمر الذي جعل القبيلة بمثابة نظام بديل يقوم بوظائف الدولة في بعض المجالات (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

ومن هذا المنطلق، فإن البنية القبلية في ليبيا لم تكن مجرد موروث اجتماعي، بل كانت عنصرًا حيًا ومؤثرًا في تشكيل العلاقات السياسية، حيث أسهمت في تحديد طبيعة التفاعلات بين الأفراد والجماعات، وفي توجيه السلوك السياسي، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا لفهم طبيعة الدولة الليبية (بن لامة، 2017، ص. 12)

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين القبيلة والسلطة في ليبيا

تعود العلاقة بين القبيلة والسلطة في ليبيا إلى فترات تاريخية بعيدة، حيث اتسمت هذه العلاقة بالتغير والتطور وفقًا لطبيعة النظام السياسي القائم. ففي العهد العثماني، كانت القبائل تمثل قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة، حيث دخلت في علاقات متباينة مع السلطة، تراوحت بين التمرد والمعارضة من جهة، والتعاون والاحتواء من جهة أخرى. وقد سعت السلطة في تلك الفترة إلى توظيف القبائل كوسيلة لإدارة الأقاليم، خاصة في ظل ضعف سيطرتها المباشرة على بعض المناطق (قدارة، 2024، ص. 899)

ومع قيام الدولة الليبية الحديثة في عهد الملك إدريس السنوسي، استمرت القبيلة في لعب دور مهم في الحياة السياسية، حيث اعتمد النظام على التحالفات القبلية في بناء شرعيته، وضمان استقراره. وقد ساهمت هذه

التحالفات في تعزيز سلطة الدولة، لكنها في الوقت ذاته حدّت من تطور المؤسسات السياسية الحديثة، حيث بقيت القبيلة عنصرًا مؤثرًا في صنع القرار (بن لامة، 2017، ص. 26)

أما خلال فترة حكم القذافي، فقد شهدت العلاقة بين القبيلة والسلطة تحولًا نوعيًا، حيث سعى النظام إلى إعادة تشكيل البنية القبلية، وتوظيفها ضمن استراتيجياته السياسية. فقد عمل القذافي على تعزيز نفوذ بعض القبائل، وإضعاف أخرى، وفقًا لاعتبارات الولاء السياسي، كما استخدم القبيلة كأداة للضبط الاجتماعي، ولإدارة التوازنات داخل المجتمع. وقد أدى هذا التوظيف إلى تعزيز دور القبيلة داخل النظام السياسي، وتحويلها إلى جزء من آليات الحكم (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

المطلب الثالث: دور القبيلة في بناء الدولة الليبية

تلعب القبيلة دورًا مركزيًا في عملية بناء الدولة في ليبيا، حيث يمكن أن تكون عامل دعم للاستقرار السياسي، أو عامل إعاقة لبناء الدولة الحديثة، وذلك بحسب طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة السياسية. فمن جهة، تسهم القبيلة في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتوفير قاعدة دعم للنظام السياسي، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف المؤسسات الرسمية، حيث تقوم القبيلة بوظائف تنظيمية تسهم في استقرار المجتمع (بن لامة، 2017، ص. 3)

ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد المفرط على القبيلة في إدارة الشأن السياسي قد يؤدي إلى إضعاف الدولة، حيث يعزز الولاءات الجزئية على حساب الولاء الوطني، ويحدّ من تطور المؤسسات السياسية. وقد أظهرت التجربة الليبية أن توظيف القبيلة داخل النظام السياسي أدى إلى خلق نظام يعتمد على العلاقات الشخصية وشبكات النفوذ، بدلًا من المؤسسات الرسمية، مما ساهم في إضعاف الدولة، وجعلها أكثر عرضة للانهيار عند تعرضها للأزمات (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 160)

كما أن دور القبيلة في ليبيا لا يقتصر على المجال الاجتماعي، بل يمتد إلى المجال السياسي، حيث أصبحت القبيلة فاعلًا مهمًا في عملية صنع القرار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أدى هذا الدور إلى خلق توازنات داخل النظام السياسي، لكنه في الوقت ذاته ساهم في تعقيد عملية بناء الدولة، خاصة في ظل غياب مؤسسات قوية قادرة على استيعاب هذه التعددية (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 2)

المبحث الثالث: القبيلة في النظام السياسي الليبي(1969–2011)

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في عهد القذافي

يُعدّ النظام السياسي الليبي خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011) من النماذج غير التقليدية في علم السياسة، حيث لا يمكن تصنيفه بسهولة ضمن الأنماط المعروفة للدول الحديثة، مثل الدولة الديمقراطية أو السلطوية المؤسسية. فقد اتسم هذا النظام بطابع خاص جمع بين الأيديولوجيا الثورية والبنية الاجتماعية التقليدية، ما أدى إلى نشوء نموذج سياسي فريد يمكن وصفه بالنظام الشخصاني الهجين، الذي يعتمد على القيادة الفردية، وعلى شبكات الولاء غير الرسمية، أكثر من اعتماده على المؤسسات الرسمية للدولة (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 157)

ومنذ وصوله إلى السلطة في عام 1969، سعى القذافي إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الليبي من خلال إلغاء الهياكل المؤسسية التقليدية التي كانت قائمة في العهد الملكي، واستبدالها بنموذج سياسي جديد قائم على ما أسماه "سلطة الشعب". وقد تجسّد هذا النموذج في إنشاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، التي كان من المفترض أن تمثل آليات مباشرة لمشاركة الشعب في الحكم. غير أن هذا الإطار المؤسسي لم يكن فعالًا من الناحية العملية، حيث ظلّت السلطة الفعلية مركّزة في يد القيادة السياسية، وتحديدًا في شخص القذافي، الذي احتفظ بالقدرة على توجيه القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر (السويدي وآخرون، 2025، ص. 793)

وفي هذا السياق، يمكن القول إن النظام السياسي الليبي لم يكن نظامًا مؤسسيًا بالمعنى التقليدي، بل كان نظامًا شخصانيًا يعتمد على الكاريزما السياسية للقائد، وعلى قدرته في إدارة التوازنات داخل المجتمع. وقد أدى هذا النمط من الحكم إلى إضعاف المؤسسات الرسمية، وتحويلها إلى أدوات شكلية تفتقر إلى الاستقلالية، حيث أصبحت القرارات السياسية تُتخذ خارج الأطر المؤسسية، ضمن شبكات غير رسمية من العلاقات الشخصية والاجتماعية (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

ومن أهم السمات التي ميّزت هذا النظام اعتماده على البنية القبلية كجزء من آليات الحكم. فرغم الخطاب الأيديولوجي الذي سعى إلى تجاوز الانتماءات التقليدية، لم يتمكن النظام من إلغاء دور القبيلة، بل لجأ إلى إعادة توظيفها داخل النظام السياسي. فقد استخدم القذافي القبيلة كأداة للضبط الاجتماعي، ولتعزيز الولاءات، ولإدارة التوازنات بين مختلف المكونات الاجتماعية، خاصة في ظل غياب مؤسسات قوية قادرة على أداء هذه الوظائف (بن لامة، 2017، ص. 28)

كما أن طبيعة النظام السياسي الليبي خلال هذه الفترة اتسمت بغياب الفصل بين السلطات، حيث لم تكن هناك مؤسسات مستقلة قادرة على مراقبة السلطة التنفيذية أو محاسبتها. وقد أدى ذلك إلى تركز السلطة في يد القيادة السياسية، وإلى غياب آليات المساءلة، مما جعل النظام يعتمد بشكل كبير على أدوات غير رسمية لضمان الاستقرار، مثل الولاءات القبلية، والأجهزة الأمنية، وشبكات النفوذ (السويدي وآخرون، 2025، ص. 795)

ومن ناحية أخرى، لعبت الأيديولوجيا دورًا مهمًا في تشكيل طبيعة النظام السياسي، حيث حاول القذافي تقديم نظامه بوصفه بديلًا عن النماذج الغربية، من خلال طرح "النظرية العالمية الثالثة"، التي تقوم على رفض الديمقراطية التمثيلية، والدعوة إلى الديمقراطية المباشرة. غير أن هذا الطرح لم ينجح في بناء نظام سياسي مستقر قائم على المشاركة الحقيقية، بل أدى إلى خلق فجوة بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية، حيث بقيت السلطة مركزة في يد القيادة، في حين كانت المؤسسات الشعبية تمارس دورًا شكليًا (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 157)

كما يمكن ملاحظة أن النظام السياسي الليبي اعتمد على استراتيجية توزيع الموارد كوسيلة لتعزيز الولاء، حيث تم استخدام العائدات النفطية لتوفير الامتيازات لبعض الفئات والقبائل، مقابل دعمها للنظام. وقد ساهم هذا النمط في خلق شبكة معقدة من المصالح، التي ربطت بين السلطة والقبيلة، وجعلت النظام يعتمد على التوازنات الاجتماعية بدلًا من المؤسسات السياسية (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسي الليبي تميز بضعف المجتمع المدني، حيث لم تكن هناك مؤسسات مستقلة قادرة على التعبير عن مصالح المجتمع أو الضغط على السلطة من أجل الإصلاح. وقد أدى هذا الوضع إلى تعزيز دور القبيلة كبديل عن هذه المؤسسات، حيث أصبحت القبيلة تمثل إطارًا لتنظيم المصالح، والتعبير عن المطالب، والتأثير في القرار السياسي (بن لامة، 2017، ص. 32)

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن طبيعة النظام السياسي الليبي خلال فترة (1969–2011) اتسمت بعدة خصائص رئيسية، من أبرزها:

- الطابع الشخصاني للسلطة
- ضعف المؤسسات الرسمية
- الاعتماد على الولاءات القبلية
- غياب آليات المساءلة
- التداخل بين الأيديولوجيا والبنية الاجتماعية

وقد أدت هذه الخصائص إلى خلق نظام سياسي قادر على الاستمرار لفترة طويلة، لكنه في الوقت ذاته كان هشًا من حيث البنية المؤسسية، حيث اعتمد على التوازنات الاجتماعية بدلًا من المؤسسات، وهو ما جعله عرضة للانهيار عند اختلال هذه التوازنات، كما حدث في عام 2011 (السويدي وآخرون، 2025، ص. 800)

المطلب الثاني: توظيف القبيلة في النظام السياسي (شرح موسّع جدًا)

يُعدّ توظيف القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011) من أبرز السمات التي ميّزت هذا النظام، حيث لم تكن القبيلة مجرد مكوّن اجتماعي تقليدي، بل تحولت إلى أداة سياسية فعّالة ضمن آليات الحكم. فعلى الرغم من الخطاب الأيديولوجي الذي تبنّاه النظام، والذي دعا إلى تجاوز الانتماءات التقليدية وبناء مجتمع قائم على "سلطة الشعب"، إلا أن الممارسة السياسية أظهرت اعتمادًا واضحًا على البنية القبلية كوسيلة لضمان الاستقرار وتعزيز السيطرة على المجتمع (بن لامة، 2017، ص. 28)

وقد قام النظام السياسي بإعادة هندسة العلاقة مع القبيلة، بحيث أصبحت جزءًا من منظومة الحكم، من خلال استراتيجيات متعددة، كان من أبرزها بناء التحالفات مع القبائل المؤثرة، وتقديم الامتيازات المادية والسياسية لقياداتها، مقابل ضمان ولائها للنظام. وشملت هذه الامتيازات المناصب الإدارية، والفرص الاقتصادية، والاستفادة من عوائد النفط، مما أدى إلى نشوء شبكة من المصالح المتبادلة بين السلطة والقبيلة (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

كما اعتمد النظام على سياسة التوازن القبلي، حيث لم يكن دعم القبائل يتم بشكل عشوائي، بل وفق حسابات دقيقة تهدف إلى منع هيمنة قبيلة واحدة، وضمان وجود توازن بين مختلف القبائل. وقد ساعد هذا الأسلوب في الحد من الصراعات الداخلية، وفي الحفاظ على استقرار النظام لفترة طويلة، إلا أنه في الوقت ذاته أدى إلى تعزيز الانقسامات القبلية، وجعل النظام يعتمد على هذه التوازنات بدلًا من بناء مؤسسات قوية ومستقرة (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 160)

ومن ناحية أخرى، استخدم النظام القبيلة كأداة للضبط الاجتماعي، حيث كانت القبائل تلعب دورًا في حل النزاعات المحلية، وضبط السلوك الاجتماعي، مما خفف من العبء على مؤسسات الدولة. وقد سمح ذلك للنظام بالحفاظ على درجة من الاستقرار دون الحاجة إلى الاعتماد الكامل على الأجهزة الرسمية، خاصة في المناطق البعيدة عن المركز (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

كما تجلّى توظيف القبيلة في المجال الأمني، حيث اعتمد النظام على بعض القبائل في دعم الأجهزة الأمنية، وفي مواجهة التهديدات الداخلية، سواء كانت سياسية أو عسكرية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز دور القبيلة كفاعل أمني، بالإضافة إلى دورها الاجتماعي والسياسي، مما جعلها جزءًا لا يتجزأ من منظومة الحكم (السويدي وآخرون، 2025، ص. 795)

إلا أن هذا التوظيف لم يكن دائمًا قائمًا على التعاون، بل تضمن أيضًا عناصر من الإقصاء والتهميش، حيث قام النظام بإضعاف بعض القبائل التي اعتبرها تهديدًا لسلطته، أو التي لم تُظهر ولاءً كافيًا. وقد أدى هذا الأسلوب إلى خلق حالة من عدم التوازن داخل المجتمع، وتعزيز الانقسامات القبلية، مما ساهم في إضعاف التماسك الاجتماعي على المدى الطويل (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 2)

ومن المهم الإشارة إلى أن توظيف القبيلة لم يكن مجرد خيار تكتيكي، بل كان جزءًا من استراتيجية شاملة لإدارة الحكم، حيث اعتمد النظام على القبيلة كبديل عن المؤسسات السياسية الحديثة. وقد أدى ذلك إلى خلق نظام سياسي يعتمد على العلاقات الشخصية وشبكات النفوذ، بدلًا من القواعد المؤسسية، مما جعله عرضة للانهيار عند اختلال هذه الشبكات (بن لامة، 2017، ص. 32)

وعليه، يمكن القول إن توظيف القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال فترة (1969–2011) كان سلاحًا ذا حدين؛ فمن جهة، ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز قدرة النظام على السيطرة، ومن جهة أخرى، أدى إلى إضعاف الدولة، وتعزيز الولاءات الجزئية، وتقويض أسس الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات والقانون (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

المطلب الثالث: أثر القبيلة على استقرار النظام السياسي

يُعدّ تحليل أثر القبيلة على استقرار النظام السياسي الليبي خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011) من القضايا الجوهرية لفهم طبيعة هذا النظام وآليات استمراريته. فقد لعبت القبيلة دورًا مركزيًا في دعم النظام السياسي، من خلال توفير قاعدة اجتماعية واسعة عززت من شرعيته، وساهمت في تحقيق درجة من الاستقرار، خاصة في ظل غياب مؤسسات سياسية قوية وفعالة. إذ اعتمد النظام على القبيلة كوسيلة لتعزيز الولاء السياسي، وتنظيم العلاقات داخل المجتمع، مما مكّنه من السيطرة على مختلف الفئات الاجتماعية (بن لامة، 2017، ص. 3)

وقد ساهمت القبيلة في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال دورها في الضبط الاجتماعي، حيث قامت بوظائف مهمة مثل حل النزاعات، وتقليل حدة الصراعات المحلية، وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات. وفي ظل ضعف الدولة، أصبحت القبيلة إطارًا بديلًا لإدارة هذه التفاعلات، مما خفف من الضغوط على النظام السياسي، وساعد في الحفاظ على التوازن داخل المجتمع (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

كما أن اعتماد النظام على القبيلة في بناء شبكات الولاء أسهم في تقوية استقراره، حيث تم ربط مصالح القبائل باستمرارية النظام، من خلال توزيع الموارد والامتيازات، وهو ما خلق علاقة تبادلية بين السلطة والقبيلة. وقد أدى هذا النمط إلى تقليل احتمالات المعارضة، خاصة في المراحل التي كان فيها النظام يواجه تحديات داخلية أو خارجية (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

غير أن هذا الاستقرار كان في جوهره استقرارًا هشًا، قائمًا على التوازنات القبلية وليس على مؤسسات الدولة. فقد أدى الاعتماد المفرط على القبيلة إلى إضعاف المؤسسات السياسية، وتحويلها إلى هياكل شكلية تفتقر إلى الفعالية، حيث أصبحت عملية صنع القرار تعتمد على العلاقات الشخصية والانتماءات القبلية، بدلًا من القواعد المؤسسية. وقد ساهم ذلك في تقويض أسس الدولة الحديثة، وجعل النظام عرضة للانهيار عند اختلال هذه التوازنات (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 160)

ومن ناحية أخرى، أدى توظيف القبيلة إلى تعزيز الولاءات الجزئية على حساب الولاء الوطني، حيث أصبح الانتماء القبلي يلعب دورًا أكبر في تحديد المواقف السياسية، مما ساهم في خلق انقسامات داخل المجتمع. وقد انعكست هذه الانقسامات بشكل واضح خلال الأحداث التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، حيث ظهرت القبائل كفاعلين رئيسيين في الصراع السياسي، وهو ما يدل على أن النظام لم ينجح في بناء هوية وطنية جامعة (السويدي وآخرون، 2025، ص. 800)

كما يمكن القول إن القبيلة لعبت دورًا مزدوجًا في النظام السياسي الليبي؛ فمن جهة، كانت عامل استقرار، حيث ساهمت في دعم النظام وتعزيز قدرته على الاستمرار، ومن جهة أخرى، كانت عامل ضعف، حيث أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة، وتعزيز الانقسامات الاجتماعية. وقد أدى هذا التناقض إلى خلق نظام سياسي قادر على البقاء لفترة طويلة، لكنه غير قادر على الصمود في مواجهة الأزمات الكبرى (بن لامة، 2017، ص. 4)

وعليه، يمكن استنتاج أن القبيلة كانت أحد أهم عوامل استقرار النظام السياسي الليبي خلال فترة القذافي، لكنها في الوقت ذاته كانت أحد أبرز أسباب هشاشته. فقد اعتمد النظام على القبيلة كبديل عن المؤسسات، مما جعله يعتمد على توازنات غير مستقرة، وهو ما أدى في النهاية إلى انهياره عند تعرضه لضغوط داخلية وخارجية قوية (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

المبحث الرابع: القبيلة وإشكالية الدولة الحديثة

المطلب الأول: القبيلة وضعف المؤسسات السياسية

تُعدّ مسألة بناء المؤسسات السياسية الفعّالة أحد المرتكزات الأساسية لقيام الدولة الحديثة، حيث تقوم هذه الدولة على منظومة متكاملة من الهياكل التنظيمية التي تعمل وفق قواعد قانونية واضحة، وتُدار وفق

مبادئ الكفاءة والمساءلة والشفافية. غير أن التجربة الليبية، خاصة خلال فترة حكم معمر القذافي (1969–2011)، تكشف عن نموذج مغاير، حيث لم تتطور المؤسسات السياسية بصورة مستقلة، بل ظلت خاضعة لتأثيرات البنية الاجتماعية التقليدية، وعلى رأسها القبيلة، الأمر الذي انعكس سلبًا على أدائها ووظيفتها (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 157)

ففي الإطار النظري، تُبنى المؤسسات الحديثة على أساس الفصل بين السلطات، وتحديد الاختصاصات، ووجود آليات واضحة للمساءلة والمحاسبة، غير أن هذا النموذج لم يتحقق في الحالة الليبية، حيث تم تهميش المؤسسات الرسمية لصالح شبكات غير رسمية من العلاقات، تقوم على الولاء الشخصي والانتماء القبلي، وقد أدى هذا النمط إلى إضعاف فعالية المؤسسات، وتحويلها إلى أدوات شكلية لا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار أو تنفيذه بشكل مستقل (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

كما أن تداخل القبيلة مع المؤسسات السياسية أدى إلى إضعاف مبدأ سيادة القانون، حيث لم يعد القانون هو المرجعية الأساسية في تنظيم العلاقات، بل أصبحت الأعراف القبلية والعلاقات الشخصية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مخرجات النظام السياسي. وقد ساهم ذلك في خلق بيئة سياسية غير مستقرة، تتسم بغياب العدالة المؤسسية، وتفاوت تطبيق القوانين، مما أدى إلى تراجع ثقة الأفراد في الدولة ومؤسساتها (بن لامة، 2017، ص. 32)

ومن ناحية أخرى، فإن ضعف المؤسسات السياسية انعكس أيضًا على طبيعة المجتمع المدني، حيث لم تتمكن هذه المؤسسات من القيام بدورها في تمثيل المصالح الاجتماعية، أو في مراقبة السلطة، أو في الدفع نحو الإصلاح السياسي، وقد أدى هذا الفراغ إلى صعود القبيلة كبديل عن هذه المؤسسات، حيث أصبحت تمثل الإطار الرئيسي لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، وهو ما زاد من تعقيد عملية بناء الدولة الحديثة (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

وعليه، يمكن القول إن القبيلة لم تكن فقط عاملًا اجتماعيًا، بل أصبحت عنصرًا مؤثرًا في إضعاف المؤسسات السياسية، من خلال تداخلها معها، وتحويلها إلى أدوات تخدم شبكات الولاء، مما أدى إلى نشوء نظام سياسي يعتمد على العلاقات الشخصية بدلًا من القواعد المؤسسية، وهو ما يُعدّ أحد أبرز التحديات التي واجهت بناء الدولة الحديثة في ليبيا (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

المطلب الثاني: الولاء القبلي مقابل الولاء الوطني

يُعدّ مفهوم الولاء أحد المفاهيم المحورية في تحليل بناء الدولة، حيث يقوم النظام السياسي الحديث على أساس الولاء الوطني، الذي يُعبّر عن ارتباط الأفراد بالدولة بوصفها كيانًا سياسيًا جامعًا يتجاوز الانتماءات الفرعية. غير أن هذا النموذج يواجه تحديات كبيرة في المجتمعات ذات البنية القبلية، حيث يتداخل الولاء القبلي مع الولاء الوطني، مما يخلق حالة من الازدواجية في الانتماء (بن لامة، 2017، ص. 3)

وفي الحالة الليبية، برز هذا التداخل بشكل واضح خلال فترة حكم القذافي، حيث اعتمد النظام على تعزيز الولاءات القبلية كوسيلة لضمان الاستقرار السياسي، وربط مصالح القبائل باستمرارية النظام. وقد أدى هذا التوجه إلى جعل الولاء القبلي يتقدم على الولاء الوطني، حيث أصبح الانتماء إلى القبيلة عاملًا أساسيًا في تحديد المواقف السياسية، وفي الحصول على الموارد والفرص (السويدي وآخرون، 2025، ص. 795)

كما أن هذا النمط من الولاء أدى إلى إضعاف مفهوم المواطنة، حيث لم يعد الأفراد ينظرون إلى الدولة بوصفها إطارًا جامعًا، بل بوصفها وسيلة لتحقيق مصالحهم القبلية. وقد انعكس ذلك على طبيعة النظام السياسي، حيث أصبحت العلاقات السياسية تُبنى على أساس الانتماءات القبلية، وليس على أساس البرامج أو المصالح الوطنية، مما أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 160)

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التداخل بين الولاءات ساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار، حيث أصبحت الانقسامات القبلية تؤثر بشكل مباشر على التوازنات السياسية، وهو ما ظهر بوضوح في مرحلة ما بعد

2011، حيث تحولت هذه الانقسامات إلى صراعات سياسية وأمنية (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 2)

وعليه، يمكن القول إن الصراع بين الولاء القبلي والولاء الوطني يُعدّ أحد أبرز التحديات التي واجهت بناء الدولة في ليبيا، حيث لم يتمكن النظام من تحقيق توازن حقيقي بين هذين النمطين، مما أدى إلى استمرار هيمنة القبيلة على المجال السياسي (بن لامة، 2017، ص. 4)

المطلب الثالث: القبيلة كفاعل سياسي غير رسمي

تُعدّ دراسة الفاعلين غير الرسميين في الأنظمة السياسية من القضايا المحورية في علم السياسة المعاصر، خاصة في المجتمعات التي تتسم بضعف المؤسسات الرسمية أو ضعفها. ويُقصد بالفاعل السياسي غير الرسمي كل جهة أو بنية اجتماعية تؤثر في عملية صنع القرار السياسي، أو في توجيه السلوك السياسي، دون أن تكون جزءًا من الهياكل المؤسسية الرسمية للدولة. وفي هذا السياق، تبرز القبيلة في الحالة الليبية بوصفها أحد أهم الفاعلين غير الرسميين الذين لعبوا دورًا حاسمًا في تشكيل طبيعة النظام السياسي، وتوجيه مساراته خلال فترة (1969–2011) (الشيباني، بدون سنة، ص. 247)

ففي ظل غياب مؤسسات سياسية قوية ومستقلة، لم يعد النظام السياسي الليبي يعتمد على القنوات الرسمية فقط في إدارة الشأن العام، بل لجأ إلى توظيف البُنى الاجتماعية التقليدية، وعلى رأسها القبيلة، كآلية بديلة لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى انتقال القبيلة من كونها إطارًا اجتماعيًا تقليديًا إلى فاعل سياسي غير رسمي، يشارك في إدارة السلطة، ويؤثر في توزيع الموارد، ويسهم في توجيه القرار السياسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 2)

ويظهر هذا الدور بشكل واضح من خلال تعدد الوظائف التي أدتها القبيلة داخل النظام السياسي، حيث لم يقتصر دورها على الجانب الاجتماعي، بل امتد ليشمل مجالات متعددة، من بينها المجال السياسي، حيث لعبت دورًا في دعم النظام أو معارضته، والمجال الأمني، حيث ساهمت في ضبط الاستقرار، والمجال الاقتصادي، حيث كانت وسيطًا في توزيع الموارد. وقد أدى هذا التداخل في الأدوار إلى جعل القبيلة جزءًا من منظومة الحكم، رغم غياب الطابع الرسمي لهذا الدور (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

ومن الناحية التحليلية، يمكن تفسير صعود القبيلة كفاعل سياسي غير رسمي في ليبيا من خلال عدة عوامل، من أبرزها ضعف الدولة، وغياب المؤسسات القادرة على استيعاب التعددية الاجتماعية، إضافة إلى اعتماد النظام السياسي على الولاءات الشخصية بدلًا من القواعد المؤسسية. ففي مثل هذا السياق، تصبح القبيلة إطارًا بديلًا لتنظيم العلاقات، حيث توفر شبكة من الدعم الاجتماعي والسياسي، وتُسهم في تحقيق نوع من التوازن داخل المجتمع (بن لامة، 2017، ص. 32)

كما أن هذا الدور غير الرسمي للقبيلة أسهم في إعادة تشكيل طبيعة النظام السياسي، حيث أصبح يعتمد على مزيج من الهياكل الرسمية وغير الرسمية، مما أدى إلى نشوء نظام سياسي هجين. ففي هذا النظام، لا تُتخذ القرارات فقط داخل المؤسسات الرسمية، بل تُصاغ أيضًا ضمن شبكات غير رسمية من العلاقات القبلية، مما يجعل فهم العملية السياسية يتطلب تحليل هذه الشبكات، وليس الاكتفاء بدراسة المؤسسات (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 160)

غير أن هذا الدور، رغم أهميته في تحقيق الاستقرار على المدى القصير، ينطوي على إشكاليات عميقة تتعلق بطبيعة الدولة الحديثة. فالاعتماد على فاعلين غير رسميين مثل القبيلة يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الرسمية، وتقويض مبدأ سيادة القانون، حيث تصبح القرارات السياسية خاضعة للاعتبارات القبلية بدلًا من المعايير القانونية والمؤسسية. كما أن هذا النمط يعزز الولاءات الجزئية، ويحدّ من تطور الهوية الوطنية، مما يُسهم في خلق نظام سياسي غير مستقر على المدى الطويل (الشديدي وعز الدين، 2019، ص. 1)

ومن زاوية أخرى، فإن القبيلة كفاعل غير رسمي تمثل عنصرًا مزدوج التأثير؛ فهي من جهة توفر آليات بديلة لضبط المجتمع، خاصة في ظل ضعف الدولة، ومن جهة أخرى تعرقل عملية بناء الدولة الحديثة،

لأنها تعزز أنماطًا تقليدية من التنظيم السياسي، تتعارض مع مبادئ الحداثة السياسية القائمة على المؤسسات والقانون. وقد أدى هذا التناقض إلى خلق حالة من التوازن الهش داخل النظام السياسي الليبي، حيث استمر النظام لفترة طويلة، لكنه لم يتمكن من بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار بعد سقوطه (بن لامة، 2017، ص. 4)

وعليه، يمكن القول إن القبيلة في ليبيا خلال فترة (1969–2011) لم تكن مجرد مكوّن اجتماعي، بل كانت فاعلًا سياسيًا غير رسمي لعب دورًا محوريًا في تشكيل طبيعة النظام السياسي، وفي تحديد مساراته. غير أن هذا الدور، رغم مساهمته في استقرار النظام على المدى القصير، أسهم في إضعاف الدولة على المدى الطويل، من خلال تقويض مؤسساتها، وتعزيز الولاءات غير الرسمية، وهو ما يجعل تحليل هذا الدور ضروريًا لفهم إشكالية الدولة الحديثة في ليبيا (تشوبريجين وآخرون، 2019، ص. 158)

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن فهم طبيعة النظام السياسي الليبي خلال الفترة (1969–2011) لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل الدور الذي لعبته القبيلة باعتبارها أحد أهم مكونات البنية الاجتماعية في ليبيا، وأحد أبرز الفاعلين في المجال السياسي. فقد أظهرت الدراسة أن القبيلة لم تكن مجرد إطار اجتماعي تقليدي، بل تحولت إلى عنصر محوري في تشكيل النظام السياسي، حيث تم توظيفها ضمن استراتيجيات الحكم التي اعتمدها النظام خلال فترة حكم معمر القذافي، وقد بيّنت الدراسة أن النظام السياسي الليبي اتسم بطابع غير مؤسسي، حيث لم يعتمد بشكل كامل على الهياكل الرسمية للدولة، بل ارتكز بدرجة كبيرة على شبكات العلاقات الشخصية والولاءات القبلية، التي لعبت دورًا أساسيًا في ضمان استقرار النظام واستمراريته. فقد استطاع النظام من خلال توظيف القبيلة أن يحقق نوعًا من التوازن داخل المجتمع، وأن يعزز من قدرته على السيطرة، خاصة في ظل غياب مؤسسات سياسية قوية وقادرة على إدارة التعددية الاجتماعية. غير أن هذا الاعتماد على القبيلة لم يكن خاليًا من الآثار السلبية، حيث أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وتقويض مبدأ سيادة القانون، وتعزيز الولاءات الجزئية على حساب الولاء الوطني. كما ساهم في خلق نظام سياسي قائم على التوازنات القبلية بدلًا من المؤسسات، مما جعله نظامًا هشًا من حيث البنية، رغم استمراريته الظاهرية لفترة طويلة. وقد ظهر هذا الضعف بشكل واضح مع اندلاع الأحداث في عام 2011، حيث انهار النظام بسرعة نسبية، نتيجة غياب مؤسسات قوية قادرة على احتواء الأزمات.

كما كشفت الدراسة أن القبيلة لعبت دورًا مزدوجًا داخل النظام السياسي؛ فمن جهة، كانت عامل استقرار، حيث ساهمت في دعم النظام وتعزيز قدرته على الاستمرار، ومن جهة أخرى، كانت عامل إضعاف، حيث أسهمت في إعاقة بناء الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات والقانون. وهذا التناقض يعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين القبيلة والدولة في ليبيا، والتي لا يمكن تفسيرها من منظور أحادي، بل تتطلب تحليلًا يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والسياسية في آن واحد.

وعليه، يمكن القول إن النظام السياسي الليبي خلال فترة (1969–2011) كان نموذجًا لنظام هجين، جمع بين الأيديولوجيا السياسية والبُنى الاجتماعية التقليدية، حيث لعبت القبيلة دورًا محوريًا في تشكيل هذا النظام، وفي تحديد مساراته. غير أن هذا النموذج، رغم قدرته على تحقيق الاستقرار على المدى القصير، لم يكن قادرًا على بناء دولة حديثة ومستقرة على المدى الطويل، بسبب اعتماده على آليات غير مؤسسية، وعلى توازنات اجتماعية ضعيفة، تؤكد هذه الدراسة أن بناء الدولة الحديثة في ليبيا يتطلب إعادة النظر في العلاقة بين القبيلة والنظام السياسي، والعمل على تحقيق توازن بين الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية للمجتمع الليبي، وبين بناء مؤسسات سياسية قوية وقادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية.

المراجع:

بن لامة، محمد .(2017). البنية القبلية في ليبيا: عامل للتفكك أم التماسك؟ القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية.

الشيباني، نصر عاشور. (بدون سنة). قراءة في كتاب: السياسة الليبية: القبيلة والثورة .مجلة الجامعي، (23)، 248.247–

تشوبريجين، أندريه ف.، تشوبريجينا، لاريسا أ.، وماتروسوف، فاليري أ. (2019). الفاعلون الرئيسيون في الصراع الليبي: الأصدقاء والخصوم في البيئة السياسية الليبية .مجلة الشؤون العالمية الروسية، 17(4)، 182.157–

الشديدي، الحمزة، وعز الدين، نانسي .(2019). القبائل الليبية في ظل الحرب والسلام .لاهاي: معهد كلينغنديل للعلاقات الدولية.

السويدي، شكري عاشور، وآخرون. (2025). الإصلاح السياسي في ليبيا (1969–2011): مقومات الاستمرارية وأسباب الانهيار .مجلة جامعة فزان العلمية، 4(1)، 810.793–

قدارة، فاتح رجب. (2024). القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر: من التمرد إلى الاحتواء .مجلة الجامعة الأسمرية، 37، 939.899–

بوغازي، نبيل .(2020). القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا .طرابلس: دار المعرفة.

عبدالقادر، فرج عبدالقادر علي. (2025). الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي: دراسة حالة ليبيا . مجلة الدراسات السياسية، 8(2)، 78.55–

Castanyer Campins, C. (2023), The role of tribal dynamics in Libya's post-2011 armed fragmentation. Research Paper.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.